صيادلة اللاذقية يشكون الخسارة وتراجع الدخل والضرائب مجحفة

كيشي لـ«الوطن»: الصيدلي غير سعيد بوجود الدواء الأجنبي وطلبنا من نقابة الأطباء عدم وصفه

اللاذقية- عبير سمير محمود

طالب صيادلة اللاذقية بإعادة تفعيل القروض المهنية في ظل الظروف المعيشية الصعبة التي يمر بها المواطن السوري عموماً، مشيرين إلى خسارة الصيادلة وانخفاض أرباحهم مع ارتفاع أسعار الدواء.

واعتبر عدد من صيادلة اللاذقية أن ارتفاع أسعار الأدوية تسبب بخسارة للصيدلي مع تراجع أرباحه وبالتالي انخفاض دخله في وقت يعمل لأكثر من ١٥ ساعة متواصلة لتلبية حاجة المواطن من الدواء يومياً.

واقترح بعض الصيادلة إعادة النظر في قرار وزارة المالية حول التقييم الضريبي للصيادلة معتبرين أنه قرار مجحف بحقهم، كما طالبوا بضرورة التنسيق مع وزارة الصحة فيما يخص قمع المخالفات عند ضبط صيدلي مخالف، قائلين: إن ما يحدث حالياً في طريقة العقوبة مخالف للقانون باعتبار أن القرار يتم عن طريق وزارة الصحة في حين أنه يجب عرضه على المجلس المسلكي للنقابة بحضور قاضٍ من وزارة العدل وممثلين عن الصحة والنقابة.

وشدد عدد من صيادلة اللاذقية على ضرورة مكافحة الفساد وكل من يستغل الأزمة في جميع المجالات وخاصة ما يتعلق بالنواحي المعيشية والخدمية والصحية.

نقيب صيادلة سورية وفاء كيشي قالت لـ«الوطن»: إن تسعيرة الدواء موحدة وصادرة عن وزارة الصحة والصيادلة يلتزمون بها، نافية وجود أي تفاوت سعري بين صيدلية وأخرى.

وفي سؤالها عن وجود دواء أجنبي ببعض الصيدليات، أكدت كيشي لـ«الوطن» أنه لا وجود للدواء الأجنبي إنما بعض الأطباء أحياناً يصرون على وجود الدواء الأجنبي بالصيدليات والصيدلي «غير مبسوط» بأن يكون لديه وإنما مضطر لتلبية حاجة المواطن، وأردفت بالقول إن النقابة تواصلت مع نقابة الأطباء وطلبت بأن تطلب من أطبائها عدم وصف أدوية أجنبية ما دام الدواء الوطني موجوداً وممكن أن يحقق الفائدة نفسها وربما يكون أفضل من الأجنبي.

وحول فعالية الدواء الوطني وتفاوتها بين شركة وأخرى، نفت كيشي لـ«الوطن» هذا الأمر مبينة أن الأدوية مراقبة من مخابر وزارة الصحة ومن مخابر المعامل نفسها.

وفيما يخص تصنيع الأدوية المخدرة محلياً، قالت كيشي: إن الدواء المخدر له شروط في التصنيع والصرف وبالإتلاف وشروط مقننة وخاصة أن إنتاجه يتعلق بإمكانيات المعامل وخطتها، قائلة: لا نستطيع الحديث عنها.

وأشارت إلى وجود ٩٦ معملاً لإنتاج الأدوية في سورية وتغطي ٨٠-٩٠٪ من الدواء الوطني.

من جهته، أكد نقيب صيادلة اللاذقية محمود شبار لـ«الوطن» أن الدواء متوافر والأمن الدوائي موجود، وهناك متابعة مستمرة لجميع المستجدات وإرسال قوائم بالأنواع التي فيها نقص لنقابة صيادلة سورية ومنها إلى وزارة الصحة، مبيناً أن نقص بعض الزمر الدوائية سببه الحصار والعقوبات الجائرة على بلدنا.

وحول مراقبة عمل الصيدليات، أكد شبار لـ«الوطن» وجود أكثر من ٥ لجان من النقابة ولجنة مشتركة مع مديرية الصحة والنقابة لمراقبة عمل الصيدليات بشكل دوري وضبط أي مخالفة موجودة فيها، واتخاذ الإجراءات القانونية بحقها.

وفي كلمته أمام المؤتمر، أكد محافظ اللاذقية إبراهيم خضر السالم جهوزية المحافظة لتسهيل الخدمات للصيادلة ما يسهم بالارتقاء بالمهنة بشكل عام.

وعرض السالم الواقع الخدمي، مشيراً إلى ربط القول بالفعل بالعمل المؤسساتي والعمل بصدق وشفافية وفق توجيهات الرئيس بشار الأسد.

وشدد السالم على الصدق في التعامل مع المواطنين، قائلاً: إن المواطن لا يريد إلا الصدق والعدالة، وتوفير ما يحتاجه بيسر وسهولة، ولا يخلو الأمر من بعض الفاسدين ومستغلي الأزمات من نفوس مريضة تبحث عن الكسب بشكل غير مشروع وتغش وتضر بصحة الإنسان، معتبراً أن كل فاسد في المجتمع يقابله بعض الفاسدين في الدولة.

وقال: إن الوضوح بالظروف التي نعيش فيها ضروري، مضيفاً: إن الأيام القادمة ستكون أفضل وتتوافر فيها المواد التي يحتاجها المواطن والنصف الثاني من العام الجاري سيكون عام البناء والخدمة.

وأكد محافظ اللاذقية على العمل لمتابعة طروحات الصيادلة، مشيراً إلى أن خدمة الصيادلة هي خدمة عامة خدمة مجتمع بأكمله.

وعرضت نقابة صيادلة اللاذقية، خطة العمل للعام الجاري، وتتضمن عدة بنود منها، السعي لتعديل بعض الأنظمة والقوانين بما يخص خدمة الريف بأن يتم إجراء عقود عمل للصيادلة الخريجين الجدد ضمن صيدليات المدينة والريف كافة بما يخلق فرص عمل ويخفف الأعباء عليهم.

كما تضمنت سعي النقابة للحصول على قطعة أرض من البلدية وفق السعر المشجع وإمكانية إحداث ناد رياضي وترفيهي ما يسهم بتقوية العلاقات الاجتماعية والثقافية بين الصيادلة والنقابات الأخرى من جهة ومن جهة ثانية زيادة الإيرادات عن طريق الاستثمار. كنا نسعى في نقابة صيادلة اللاذقية لافتتاح مستودع خاص بالنقابة يلحق بالصيدلية المركزية كاستثمار للنقابة والصيادلة وتخفيف العبء عن الصيادلة في حصولهم على احتياجاتهم وتقديم الخدمات الصحية للمجتمع.

الكمأة بـ٢٠ ألف ليرة وجامعوها معرضون لأخطار الألغام

حماة- الوطن

٦ فتيات وأكثر من ١٥ عاملاً وعاملة هم ضحايا جمع الكمأة حتى أمس، نتيجة انفجار ألغام بهم من مخلفات المجموعات الإرهابية زرعتها في المنطقة قبل اندحارها منها.

وهو ما جعل أهالي منطقة سلمية يصفون الكمأة في هذا الموسم، بـ«المغمسة بالدم»، إذ لا تخلو مناطق جمعها ببادية سلمية، من الألغام التي زرعها الدواعش قبل اندحارهم منها.

وقد كثرت الكمأة في أسواق مدينة سلمية، وهي نوعان بيضاء وبنية وهي أغلى سعراً، إذ يباع الكيلو منها بـ٣٠ ألف ليرة، في حين من البيضاء يباع بـ٢٥،٢٠ ألف ليرة.

وبيّن عدد من الباعة لـ«الوطن» أن مصدر هذه الكمأة وادي العذيب وناحية السعن، ومناطق أخرى ببادية سلمية الشمالية الشرقية، موضحين أن ورشات من أهالي البادية ومدينة سلمية تجمعها من مناطق وجودها، وتحضرها لمحال الوساطة التجارية- السماسرة- بسلمية وحماة، وبعض محال المفرق لبيعها.

وكشف أحد جامعيها لـ«الوطن» أن سعرها ليس مرتفعاً قياساً لأجور الورشات التي تجمعها، ومخاطر ذلك على حياتنا وحياتهم، وقد أودت ألغام بحياة عدد من عمال الورشات.

وقال: نحن لا نعرف اللحظة التي يمكن أن ينفجر فيها لغم من مخلفات الإرهابيين، ومع ذلك نجمعها لأن موسمها هذا العام مجز، وظروف الحياة صعبة.

وأوضح أن أجرة العامل أو العاملة بجمعها، ما بين ٢٠٠٠- ٣٠٠٠ ليرة بالساعة.

وبيّن مواطنون أن الكمأة وافرة في الأسواق هذا العام، ولكن أسعارها مرتفعة.

وأوضحوا أن أفضلها البنية أو المعروفة شعبياً بـ«الكمأية السودا»، وأنهم يشترونها بنصف الكيلو، ويضيفون لها أوقية من لحم الغنم أو إليته عند طهيها.

الأسعار تزيد معدلات الجريمة والسرقة

التموين: ٢٢٤ ضبطاً بحق المخالفين

حماة- محمد أحمد خبازي

«نحن كحبات حنطة بين حجري رحي الحكومة والتجار» فالحكومة كثيراً ما وعدتنا بتحسين ظروفنا المعيشية ولم تفعل، والتجار كل يوم يطحنوننا بأسعارهم المتبدلة على مدار الساعة!.

لم يجد المواطنون الذين التقتهم «الوطن» بأسواق حماة، أنسب من ذلك التعبير لتوصيف حالهم اليوم، التي عصف بها «تسونامي» الغلاء الفاحش، الذي ضرب مجدداً بأسواق حماة، بفعل التجار الذين يتحكمون بتدفق المواد الضرورية لحياتهم اليومية للأسواق، وانسيابها للمحال التجارية، وفق أسعار صرف الدولار بالسوق السوداء لا المصرف المركزي!.

وبين عدد من الباعة أن أسعار معظم المواد «قبت» منذ أيام مجدداً، لترتفع أكثر من ٣٠ بالمئة وبعضها ٤٠ بالمئة.

وأوضح بعضهم أن الذنب ليس ذنبهم، بل ذنب التجار الكبار الذين يبيعونهم المواد الغذائية والسلع، وفق سعر صرف الدولار الرائج كل لحظة بلحظتها!.

وكشفوا أن سعر لتر الزيت النباتي كان بـ٥٢٠ ليرة واليوم صار بـ٦٦٠ ليرة، وعلبة السمنة ٢ كيلو كانت بـ٩٠٠٠ ليرة واليوم صارت بـ١٥ ألف ليرة.

وكيلو السكر المغلف بـ٢١٠٠ ليرة وكان بـ١٦٠٠ ليرة، كيلو الطحين ١٩٠٠ ليرة وكان بـ١٥٠٠ ليرة، وكيلو البرغل بـ١٧٠٠ ليرة وكان بـ١٤٠٠ ليرة وكيلو الرز بـ٣٦٠٠ ليرة، وكان بـ٢٥٠٠ ليرة، وكيس المناديل الورقية وزن نصف كيلو بـ٢٨٠٠ ليرة وكان بـ٢٤٠٠ ليرة، وكيس مسحوق الغسيل نوع جيد وزن ٢ كغ بـ٧٣٠٠ ليرة وكان بـ٦٢٠٠ ليرة.

الأستاذ الجامعي الدكتور إبراهيم قوشجي، قال لـ«الوطن»: التباين الشديد في أسعار السلع الضرورية، كالغذاء والدواء، وبين رواتب العاملين في القطاعين العام والخاص، ووصول أسعار بعض السلع الغذائية لأعلى من سعرها عالمياً، أثر سلبياً في سلامة الحياة الاجتماعية أي زيادة معدلات الجريمة والسرقة.

وظهور سوق الظل في أغلب السلع المدعومة بسبب تقنينها.

ولفت إلى أنه يجب إعادة التفكير في أسلوب الحماية، فلم يعد من الطبيعي حماية الصناعات الوطنية في المرحلة الحالية، لأن أغلب موادها الأولية مستوردة وتتغير مع تغير أسعار الصرف.

وأوضح أن أسعار الكثير من المواد الغذائية في الأسواق الخارجية أقل بكثير منها في الأسواق المحلية وأضاف: ولذلك علينا اعتماد حماية المستهلك النهائي وتخفيف حواجز ومعوقات استيراد المواد الغذائية للسوق المحلية من الأسواق المجاورة، إضافة إلى زيادة الرواتب والأجور ورفع الحد الأدنى للأجور لمستوى تكلفة المعيشة للمواطن، وإيقاف عمليات التصدير للمواد الغذائية.

مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في حماة رياض زيود بين لـ«الوطن»، أن دوريات حماية المستهلك نظمت من بداية العام ٢٢٤ ضبطاً بحق المخالفين بتقاضي أسعار زائدة فقط.

وأوضح أن الدوريات تراقب الأسواق وتطابق فواتير الشراء مع الأسعار، وتخالف كل من لا يتقيد بهوامش الربح، وفق القانون.

محاولات لتمرير اختصاصات «هجينة» لعضوية هيئة التدريس... وقانونيون لـ«الوطن»: مخالفة واضحة لنص الإعلان

عضو في مجلس التعليم العالي لـ«الوطن»: تشكيل لجنة «خماسية» لمطابقة الاختصاصات

فادي بك الشريف

ضجة كبيرة أثيرت حول قضية تعاطي بعض الجامعات مع الإعلان الخاص بتعيين أعضاء هيئة التدريس، لتؤكد شكاوى عديدة وصلت إلى «الوطن» أن بعض اللجان التي تقوم بعملية مطابقة التخصصات اعتمدت التأويل والتفسير عوضاً عن المطابقة الحرفية للإعلان الوزاري الذي يعتبر بمنزلة مرجعية قانونية خالصة يجب أن يلتزم بها الجميع على الرغم من تصريحات الوزير المتكررة بضرورة المطابقة الحرفية بعيداً عن الاجتهادات.

الدكتور أحمد أكد أن هناك طلبات تم قبولها تحمل اسم تخصص على الشهادة مختلف تماما عن اسم التخصص المطلوب في الإعلان، مضيفاً إن بعض هذه الاختصاصات الواردة في الإعلان هو عبارة عن أطروحات يتم تأويلها على أنها التخصص المطلوب وذلك لتمرير البعض بطرق ملتوية ومخالفه للقانون؟!

أما الدكتور عمار (في القانون) فأكد أن هناك حالة عجيبة يعمل البعض على تمريرها وهي قضية أن بعض الأقسام والكليات تمنح اختصصات متشابهة من حيث التسمية والمهك وكذلك هناك اختصاصات متشابهة بين أقسام الكلية الواحدة مثل قسم الاقتصاد وقسم الإدارة (اختصاص علاقات دولية) وكذلك يمنح هذا الاختصاص في كلية العلوم السياسة وكلية الحقوق؟

والسؤال: هل يعقل (مثلاً) أن يعين شخص يحمل إجازة في الاقتصاد عضو لهيئة التدريس في قسم الإدارة وهو لم يدرس مقرراً واحداً في الإدارة؟ ولدينا أطروحات دكتوراه في التعلم العميق Deep learning في قسم الميكاترونيك وأطروحات أخرى في Deep learning في الآداب والهندسة وبين الآداب والفنون وبين المعلوماتية والمهك وكذلك هناك اختصاصات متشابهة بين أقسام الكلية الواحدة مثل قسم الاقتصاد وقسم الإدارة (اختصاص علاقات دولية) وكذلك يمنح هذا الاختصاص في كلية العلوم السياسة وكلية الحقوق؟

والسؤال: هل يعقل (مثلاً) أن يعين شخص يحمل إجازة في الاقتصاد عضو لهيئة التدريس في قسم الإدارة وهو لم يدرس مقرراً واحداً في الإدارة؟ ولدينا أطروحات دكتوراه في التعلم العميق Deep learning في قسم الميكاترونيك وأطروحات أخرى في Deep learning في المعلوماتية وهذان شبئان مختلفان في الجذر متطابقان في الاسم هذا الكلام مخالف للعلم وللمنطق وللقانون أيضا؟

أما طارق (دكتور في القانون) أكد أن لكل قسم مقرراته الخاصة بالإجازة وكذلك له محاوره البحثية الخاصة في الدراسات العليا وفق لوائح تم إقرارها في مجلس التعليم العالي، ومن المستحيل أن تتطابق المحاور البحثية بين قسمين مختلفين بالتسمية والتوجه وبالتالي كل شهادة دراسات عليا صادرة عن قسم غير وارد في الإعلان هي مخالفة قانوناً وغير محققة لمحتوى التخصص العلمي الدقيق والذي يجب أن يكون من نفس الجذر العلمي (القسم) المطلوب.

وأضاف إن أي محاولة لقبول شهادات الماجستير والدكتوراه من أقسام غير واردة في الإعلان تعني أن هذه الأقسام تمت إضافتها، وبالتالي حدث تعديل على الإعلان وبالتالي القضية تفتح باب الاعتراض أمام بقية الخريجين الذين لم يتقدموا أصلاً على اعتبار أن أقسامهم مرفوضة لأنها غير واردة في الإعلان وكذلك قبول أي شهادة دراسات عليا من خارج أقسام الإعلان يتطلب الحصول على تعادل من وزارة التعليم العالي يفيد بأن شهادة هذا القسم تعادل شهادة القسم المطلوب ولكن هذه العملية لا تتم إلا للشهادات الخارجية فقط.

الدكتور عمر أكد أن مثل هذه الحالات تنتج تخصصات هجينة لا تحقق الاختصاص العلمي الحقيقي المعمول به وفق النظام العالمي، والذي يعطي فيه كل اختصاص كوداً رقمياً يدل عليه (٠٠٠٦٥٤) رمز اختصاص جيوتكنيك صادر عن قسم هندسة البناء) وكل اختصاص صادر عن أي معهد أو قسم له رقم لا يتكرر إطلاقاً وعند طلب الحاجة لهذا القسم يطلب الكود فقط.

عضو في مجلس التعليم العالي أكد لـ«الوطن» أن وزير التعليم طلب من الجامعات تشكيل لجنة خماسية من نائب رئيس الجامعة وأمين الجامعة وعميد الكلية ورئيس القسم المختص والقانونية، مبيناً وجود تشديد كبير على قضية مطابقة التخصصات وفق الإعلان من الوزارة واللجنة الوزارية المكلفة بتدقيق الأضابير.

وأشار إلى أن اللجنة ستقوم بتدقيق الطلبات المرسلة من الجامعات، وأيضاً تدقق قبل قبولها وإعادة إرسالها إلى الجامعات حيث تتحمل لجان الجامعات كامل المسؤولية عن قبول أي مخالفة أو أي طلب من خارج الإعلان.

وأضاف إن هذه النتائج أولية للطلبات فقط حيث تستغرق عملية القبول النهائية ثلاثة أشهر على أقل تقدير.